دور السياسات الحكومية العراقية في تنظيم العمالة الأجنبية بعد عام ٢٠٠٣

The role of Iraqi government policies in regulating foreign labor after 2003

م. د علياء محمد طارش

Dr. Aliaa Mohammed Taresh

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين / قسم النظم السياسية والسياسات العامة

College of Political Science / University of Nahrain / Department of Political Systems and Public Policies

aliaa.mohammed@nahrainuniv.edu.iq

الملخص

تعد السياسات الحكومية الفاعلة أداة أساسية لتنظيم مختلف قطاعات الدولة لاسيما القطاع الاقتصادي الذي يعتمد على تبادل الخبرات والمهارات التي تمتلكها العمالة الأجنبية، ويعد العراق من الدول التي استعانت بوجود العمالة الأجنبية في سبيل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي لاسيما بعد تغير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، والسماح بوجود شركات الاستثمارات الأجنبية التي تطلبت وجود عمالة أجنبية ماهرة، ومن هنا ظهرت إشكالية تزايد أعداد ومخاطر العمالة الأجنبية الوافدة مما دفع الحكومة العراقية إلى إقرار قانون العمل رقم (٣٧) في عام ٢٠١٥ لتنظيم استقدام العمالة الأجنبية وللحد من أثارها السلبية على الدولة والمجتمع والاقتصاد الوطني وسوق العمل، لاسيما وأن العراق واجهة بعد هذه الفترة تحديات كبيرة شملت انخفاض أسعار النفط، تزايد البطالة، والأزمة الأمنية الناتجة عن الحرب ضد تنظيم داعش "الإرهابي"، لتكون السياسات الحكومية لتنظيم العمالة الأجنبية جزء من الإصلاحات الاقتصادية لصانع القرار في الحكومة العراقية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز التنمية الوطنية وتحسين سوق العمل العراقية وتقليل البطالة، إلا أن مع ذلك يبقى التركيز على تطوير العمالة المحلية والاستفادة من خبرات العمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق العامل الأساسي لضمان نجاح السياسات الحكومية في الجانب الاقتصادي .

- الكلمات المفتاحية : (السياسات الحكومية، العمالة الأجنبية، السوق العراقية) .

Abcstrict

Effective government policies are an essential tool for organizing various sectors of the state, especially the economic sector, which depends on the exchange of expertise and skills possessed by foreign workers. Iraq is one of the countries that has relied on the presence of foreign workers in order to achieve comprehensive and sustainable development and advance the Iraqi economic reality, especially after the change of the political system in Iraq in 2003 and allowing the presence of foreign investment companies that required the presence of skilled foreign workers. Hence, the problem of the increasing numbers and risks of foreign workers emerged, which prompted the Iraqi government to enact Labor Law No. (37) in 2015 to regulate the recruitment of foreign workers and to limit their negative effects on the state, society, the national economy and the labor market, especially since Iraq faced major challenges after this period, including the decline in oil prices, increasing unemployment, and the security crisis resulting from the war against the "terrorist" ISIS organization. Government policies to regulate foreign workers are part of the economic reforms of the decision-maker in the Iraqi government with the aim of achieving economic and social stability, enhancing national development, improving the Iraqi labor market and reducing unemployment. However, the focus on developing local workers and benefiting from the expertise of foreign workers coming to Iraq remains the main factor to ensure the success of government policies in this aspect. Economic.

• **Keywords**: (government policies, foreign labor, Iraqi market)

المقدمة :

لقد أصبح وجود العمالة الأجنبية ظاهرة مصاحبة لعملية التطور الاقتصادي فرضت نفسها بقوة في مختلف القطاعات الاقتصادية في العراق الذي تشهد تنامي ظاهرة العمالة الأجنبية الوافدة لاسيما بعد تغير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ وما رافقه من انفتاح السوق العراقية على الاقتصاد العالمي بصورة تطلبت وضع خطط وبرامج عمل من قبل السياسات الحكومية وصانع القرار للتعامل مع ظاهرة وجود العمالة الأجنبية الوافدة، وذلك للحد من آثارها التي تعدت الجانب الاقتصادي والاجتماعي ليصل مداها إلى الجانب السياسي وذلك في ظل سرعة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث بفعل التقدم التكنولوجي وذلك تماشيا مع توجهات العولمة وحرية انتقال العمالة الوافدة والمهاجرة من دون أي عراقيل بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي، إلا إن تحقق ذلك الهدف اصطدم مع الزيادة الكبيرة للعمالة الأجنبية الوافدة والمخالفة لشروط العمل والقانون في العراق، الأمر الذي تطلب من السياسات الحكومية العراق تنظيم وضع العمالة الأجنبية بصورة تضمن أولاً تحقيق التوازن بين تلبية ما يحتاجه السوق المحلي من العمالة الأجنبية التي تعلب دوراً حيوياً يدعم الاقتصاد الوطني من جهة والعمل على وضع تشريعات لحماية حقوق العمالة المحلية الوطنية من جهة أخرى ثانياً .

هدف البحث : يهدف هذا البحث إلى تبيان ودراسة دور السياسات الحكومية العراقية في تنظيم العمالة الأجنبية وتقييم مدى فعالية تلك السياسات الحكومية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وذلك في مجال معالجة الآثار السلبية التي ترافق وجود العمالة الأجنبية الوافدة، فضلاً عن تحليل تأثيرها في الاقتصاد والمجتمع والدولة في العراق الذي زاد من الاعتماد ورفد مختلف القطاعات الخاصة بالعمالة الأجنبية على وفق متطلبات التنمية ومواكبة التطور التكنولوجي .

إشكالية البحث: ينطلق البحث من تساؤل هل أسهمت السياسات الحكومية في تنظيم العمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق بعد عام ٢٠٠٣؟ وما هي الآليات التي اتبعتها السياسات الحكومية في سبيل تنظيم العمالة الأجنبية الوافدة؟ وما هو مدى نجاح تلك السياسات في تحقيق التوازن بين حاجة السوق المحلية والاقتصاد العراقي والتنمية الاقتصادية من العمالة الوطنية العراقية وبين الحاجة إلى العمالة الأجنبية الوافدة ؟

فرضية البحث : إن السياسات الحكومية تؤدي دوراً مهم أسهم في وضع إطار تنظيمي للعمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق بعد عام ٢٠٠٣ إلا أن تنفيذ تلك السياسات بمختلف آلياتها يواجه

تحديات منها ضعف البنية المؤسسية والرقابة والمحاسبة والوضع الاقتصادي والإداري غير المستقر فضلاً عن قلة التشريعات القانونية لحماية العمالة المحلية مقابل العمالة الأجنبية الوافدة، مما يؤدي إلى التفاوت في نجاح وتطبيق أهداف تلك السياسات ويقلل من مدى فاعليتها .

ومن أجل التحقق من اثبات صحة الفرضية سيتم تقسيم البحث إلى أربعة محاور فضلاً عن الخاتمة والاستنتاجات .

المحور الأول : مفهوم السياسات الحكومية وانواع العمالة الأجنبية الوافدة

تعد السياسات الحكومية أداة ووسيلة فاعلة ولها دوراً محورياً في التعامل وتنظيم دخول العمالة الأجنبية الوافدة بمختلف أنواعها سواء أكانت عربية أم أجنبية، فضلاً عن ضمان حقوقهم ومراقبة كيفية تأديتهم لواجباتهم التي تؤثر سلبياً أو إيجاباً في تنمية الاقتصاد الوطني المحلي سواء أكانت هذه العمالة ماهرة أم غير ماهرة، وتقوم السياسات الحكومية بهذه المهمة بعدد من الآليات والوسائل منها أولاً: فرض التشريعات والقوانين المنظمة للعمالة الأجنبية والمهن المسموح بها لهم على وفق حاجة السوق، وثانياً: اتباع سياسة التوازن بين العمالة الأجنبية والمحلية الوطنية، وثالثاً: تطبيق وسيلة فرض الرسوم والضرائب والرقابة والعقوبات ضد العمالة الأجنبية المخالفة لشروط العمل، ولابد من توضيح السياسات الحكومية والعمالة الأجنبية وأنواعها .

أولاً: تعريف السياسات الحكومية : هي مجموعة من القرارات والآليات المؤسسية التي تتخذها الحكومة أو الكيان السياسي المعني بمعالجة قضايا المجتمع ومتطلباته واحتياجاته، والتي تكون حاسمة الأهمية في تقرير قدرة جماعة معينة على البقاء وتعريفها لنفسها وتحديدها لأهدافها النهائية .[1]

كما تعرف بأنها "عملية موائمة وبلورة لوجهات النظر وحاجات العديد من الناس والجماعات في الهيئة الاجتماعية، إذ تبذل جماعات أصحاب المصالح ضغطاً لا يقتصر أثره على الهيئة التشريعية بل يمتد إلى الجهاز التنفيذي للحكومة، ولما كان التشريع لا يمكن أن يكون على

[1] ()أوموت أوزكيريملي، نظريات القومية : مقدمة نقدية ، ترجمة : معين الإمام، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣، ص١٧٢.

درجة من التفصيل تكفي لمواجهة الاحتمالات كافة فإنه لابد أن يمارس موظفوا الحكومة قدراً كبيراً من حرية التصرف لا يقتصر على تنفيذ القانون بل يتناول تفسيره أيضاً" .[1]

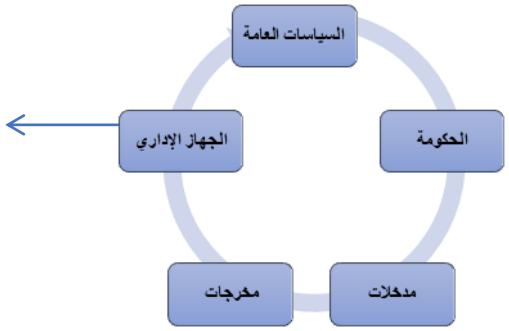

الشكل من إعداد الباحثة يوضح كيفية عمل السياسات الحكومية

ثانيا: تعريف وأنواع العمالة الأجنبية والوافدة

١- تعريف العمالة الأجنبية في القانون العراقي : لقد عرفت المادة الأولى أولاً من تعليمات ممارسة الأجانب العمل في العراق رقم ١٨ لسنة ١٩٨٧ المعدلة العامل الأجنبي بأنه الأجنبي ((كل شخص لا يحمل الجنسية العراقية أو جنسيه أحد الأقطار العربية ويرغب العمل في العراق بصفة عامل في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني)) .[2]

ويعرف العامل الأجنبي على وفق قانون العمل العراقي ٣٧ لسنة ٢٠١٥ بنص المادة أولاً الفقرة ٢٣ ((كل شخص طبيعي لا يحمل الجنسية العراقية يعمل أو يرغب بالعمل في العراق بصفة عامل بخلاف عمل لا يكون لحسابه الخاص)) .[3]

وهنا نجد اختلاف في مفهوم تعريف الأجنبي بين قانون العمل رقم ١٨ لسنة ١٩٨٧ وقانون العمل الجديد رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ وتعليمات ممارسة الأجانب للعمل في العراق، إذ أشارت التعليمات قانون العمل رقم ١٨ لسنة ١٩٨٧ أن كل من لا يحمل الجنسية العراقية

[1] ()محمد الصيرفي، الاحتراف الإداري الحكومي، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٧٦.

[2] ()قانون العمل العراقي رقم ١٨ لسنة ١٩٨٧ .

[3] () قانون العمل العراقي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ المادة أولاً الفقرة ٢٣.

أو العربية يعد عاملاً أجنبياً، في حين أنه على وفق قانون العمل الجديد ٣٧ لسنة ٢٠١٥ يعد العامل العربي أجنبياً وهنا نجد تعارض بين القانونين.

٢- أنواع العمالة الأجنبية في العراق: تقسم العمالة الأجنبية العاملة في العراق إلى عده أنواع وهي:

١- العمالة الأجنبية الماهرة : وهي العمالة التي تمتلك كفاءة تؤهلها للقيام بأعمال يتطلب انجازها توافر قدراً من المعلومات المهنية والمهارات العلمية والتكنولوجيا العالية ، لاسيما في التخصصات الصحة والبناء والتشييد والطاقة التي تستقطب عمل الشركات الاستثمارية الأجنبية .[1]

٢- العمالة الأجنبية شبه الماهرة : تشمل فئة محدودة من العمالة التي تمتلك مهارات ومعلومات تغطي كامل مهنتها أو الأعمال التي تؤديها غالباً من خلال مجهود عضلي بسيط يمكن إنجازه بأدوات يدوية محدودة لا تحتاج إلى معلومات مهنية .[2]

٣- العمالة الأجنبية غير الماهرة: وتشمل فئة من العمال الذين لا يتمتعون بوجود مستوى من التطور التكنولوجي والتأهيل والتعليم والتدريب في ميدان العمل بالمقارنة مع العمالة الماهرة، ويرتكز نشاط العمالة الأجنبية شبه الماهرة لاسيما في الدول الأسيوية مثلاً في قطاع الزراعة والتعدين والأغذية والتجارة والفنادق والمطاعم .[3]

٣- تعريف وأنواع العمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق : تعددت التعاريف التي تطرقت إلى العمالة الأجنبية الوافدة، وهنا سنذكر كل تعريف للعمالة الأجنبية وما يركز عليه في جانب معين وكالآتي :

١- تعريف العمالة الأجنبية الوافدة من الناحية الإدارية : هم الأفراد الراغبون بالعمل والقادمون من دول أخرى تختلف عن جنسية العمالة المواطنة أو الوطنية التي يعتمد العرض منها والنمو السكاني ومستوى الدخل على التعليم والتدريب للعمل في الوظائف الإدارية التي يتسم

---

[1] () سامح عبد المطلب عامر، إدارة الأعمال الدولية، ط١، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص١٩٩-٢٠٠ .

[2] () وزارة التخطيط، تقرير مسح سوق العمل في القطاع الخاص في العراق لسنة ٢٠٢١، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٢٤.

[3] () International Monetary Fund Research Dept, World Economic Outlook: Spillovers and Cycles in the Global Economy, INTERNATIONAL MONETARY FUND,2007, pp181-182 .

العمل والعرض فيها بالمرونة والتنوع في التخصصات والمهارات التي تؤهلهم للعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية .[1]

٢- تعريف العمالة الأجنبية الوافدة من الناحية الإجرائية: هم "الاشخاص الذين يعملون لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته وإشرافه وان كانوا بعيدين عن نظره مقابل أجر، أو هم الايدي العاملة القامة إلى البلد لغرض العمل سواء القادمين من بلدان عربية أو غير عربية، أو هم الأفراد الأجانب الذين دخلوا العراق بصورة نظامية أي بتأشيرة دخول من أحدى ممثليات العراق في الخارج أو بطريقة غير نظامية الغرض العمل وذلك عبر منافذ البلد الجوية والبرية والبحرية.[2]

٣- تعريف العمالة الوافدة من الناحية القانونية : الأفراد الأجانب الذين دخلوا العراق بطريقة نظامية "قانونية" ورسمية بالاتفاق بين الدولة المستقبلة والدولة المرسلة للعمال وهي طريقة لا طريقة لا يتم الألتزام بها سواء من قبل العمال أم الدول لاسيما العربية ومنها العراق، أما الطريقة غير نظامية المتمثلة بالهجرة لغرض العمل بمختلف الأساليب ذلك عبر المنافذ الحدودية الدولية البرية والجوية والبحرية .[3]

وتنقسم العمالة الوافدة إلى العراق لقسمين :

١- العمالة العربية الوافدة إلى العراق : تتألف من مختلف الدول العربية المصدرة للعمالة إلى العراق مثل مصر والسودان ولبنان وبلاد الشام والمغرب العربي .[4]

٢- العمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق: تتألف من خليط متنوع لمختلف العمال غير العرب، والقادمين من مختلف قارات العالم مثل العمال الآسيويين والأفريقيين والأمريكيين والأوروبيين

[1] ()ماجد بن عبد الله المنيف، مبادئ الاقتصاد : التحليل الجزئي، ط٥، دار العبيكان، الرياض ، ٢٠٢١، ص٤٠٠ .

[2] بسمة رحمن عودة الصباح، العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة اوروك، العدد(٣)، المجلد(٨)، كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة المثنى٢٠١٥،، ص٦٣١.

[3] رزگار سعد بشدرى، الهجرة والتغيير الديموغرافي وخطط التنمية في العراق : إقليم كوردستان نموذجاً، مركز الدراسات الكردية،(د.م)، ٢٠٠٩، ص٩٠

[4] هيب عبد الشاعر، تشوه الاقتصاد العربي: وقائعه وأسبابه وتداعياته، ط١، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ص٤٧-٤٨.

وتشكل العمالة الآسيوية لاسيما المهاجرة تكتل يؤثر بصورة كبيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في المجتمع العراقي .[1]

وهنا لابد من أن نفرق بين العامل المهاجر والعامل الأجنبي من ناحية الإقامة والعمل والحماية في العراق التي نشير إليها في الجدول الآتي : [2]

العامل الأجنبي	العامل المهاجر
١- شخص طبيعي لا يحمل الجنسية العراقية	شخص طبيعي لا يحمل الجنسية العراقية ويسعى للحصول عليها
٢- يرغب بالعمل بصفة عامل في العراق ولا يعمل لحسابه الخاص	يرغب بالعمل بصورة عاملة في العراق ولا يعمل لحسابه الخاص
٣- إقامة العامل الأجنبي مرهونة بعمله داخل العراق ومده العمل التي من اجله منحت له الإقامة وعلى وفق التعليمات والموافقات التي تخص العمل .	العامل المهاجر هدفه ليس الإقامة فقط في العراق وإنما يطلب الاستقرار والحصول على الجنسية .
٤- العامل الأجنبي يتمتع بالحماية القانونية في العراق على وفق قوانين العمل المعمول بها .	العامل المهاجر يتمتع بحمايتن هي الحماية القانونية العراقية والحماية القانونية الدولية

بناءً على ما سبق ذكره يمكننا القول : إن مدة العمل والإقامة والاستقرار تعد المعيار الرئيس لتحديد الفرق بين العامل المهاجر والعامل الأجنبي، فالهدف الرئيس من هجرة العامل هو الاستقرار والإقامة والحصول على الجنسية "الاستقرار اللازم للتوطن"، أما هدف العامل الأجنبي هو العمل والإقامة لفترة معينة فقط وليس التوطن والحصول على الجنسية .

المحور الثاني: لمحة تاريخية عن العمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق

إنه منذ بدايات تأسيس الدولة العراقية وعبر مختلف الحقب والعقود التاريخية احتضن العراق العديد من العمال الأجانب الوافدين للعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية وأيضاً تم

[1] باقر النجار، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، مجلة عمران، العدد(٣)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت، ٢٠١٣، ص٨.

[2] محمد جواد عبد الصمد احمد علي، حقوق والتزامات الأجانب العاملين في العراق وفق قانون العمل العراقي رقم ٣٧ لسنة (٢٠١٥):دراسة مقارنة، مجلة العلوم التربوية والإنسانية، العدد(١٥)، كلية الأمارات للعلوم التربوية والنفسية، سبتمبر ٢٠٢٢، ص ص٥٩-٦٠ .

اعطائهم فرصة للحصول على الجنسية العراقية، وكان لكل مرحلة تاريخية سياسات حكومية تنظمها وهذا ما سيتم توضحيه في عدد من النقاط :

١- السياسات الحكومية لتنظيم العمالة الأجنبية في العراق للمدة(١٩٢١-١٩٥٨) : لم تهتم الحكومة العراقية في بدايات تأسيسها لوجود العمال الأجانب، إذ كان العراق محط ووجهة الكثير من الجاليات الأجنبية التي تمارس مختلف الأعمال والأنشطة التجارية والاقتصادية التي تتطلب وجود الخبرة الفنية، ولم يتغير هذا الأمر حتى بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١عندما عرضت على الحكومة العراقية جميع اتفاقيات العمل التي أقرها مؤتمر العمل الدولي منذ عام ١٩١٩-١٩٢١، إلا أن السياسة الحكومية وعبر صانع القرار لم تتخذ أي إجراءات بشأن تلك الاتفاقيات.[1]

وبعد انضمام العراق إلى عصبة الأمم ومنظمة العمل الدولية عام ١٩٣٢، وظهور الروح الوطنية ١٩٢٧ لدى المسؤولين والأفراد نتيجة لتطور الحياة السياسية والاقتصادية، فقد جاء اهتمام الحكومة العراقية وصانع القرار بتنظيم علاقة العمل والعمال داخل العراق بهدف الحد من تزايد ومزاحمة العمالة الأجنبية للعمالة الوطنية، ليصدر قانون العمال رقم (٧٢) وقانون "حصر المهن بالعراقيين" رقم (٢١) لسنة ١٩٣٦، إلا أن أحكام كل من القانونين كانت بسيطة الصياغة وغير حاسمة إذا لم يتم تنفيذها لاسيما مع توسع عدد وطبيعة الأعمال الصناعية والتجارية التي قام بها العمال الأجانب في عقد الأربعينيات وذلك نتيجة تطور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية وازدياد متطلبات السكان نحو البضائع الصناعية[2]، هنا سمح "مجلس الإعمار العراقي" الذي تم تأسيسه في ١٩٥٠/٤/٢٥ بالاستعانة بالخبرات الأجنبية في مجال تصميم المشاريع التنموية والعمل على تنفيذها من خلال التعاقد مع الشركات النفطية الأجنبية وشركات إصلاح الأنهار والري .[3] لتصدر الحكومة العراقية

[1] ناجي علي محمد الدلوي، الحماية الجنائية للعمل في القطاع الخاص في التشريع العراقي: دراسة مقارنة، ط١، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٢٨.

[2] المصدر السابق، ص ص٢٨-٢٩.

[3] سونيا آرزوني واوتان، العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد(٣١)، المجلد (١٩)، الجزائر ، ٢٠٢٣، ص١١٧.

قانون رقم(١) لسنة ١٩٥٨ الذي حصر المهن والأعمال بالعراقيين وحدهم إلا أنه بعد ثورة تموز١٩٥٨ عدل بقانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٥٨ .[1]

٢- السياسات الحكومية لتنظيم العمالة الأجنبية في العراق للمدة(١٩٥٨ - ١٩٨٠) : لقد لجأ صانع القرار السياسي في العراق ونتيجة لتغير النظام السياسي من الملكي إلى الجمهوري بتاريخ ١٩٥٨/٧/١٤ تم التطلع نحو وضع خطط تنموية خمسية كجزء من أهداف السياسات الاقتصادية لتحسين نمو الاقتصاد العراق للفترة من عام ١٩٥٩-١٩٦١ ومن ثم الخطة الخمسية ١٩٦١-١٩٦٥ وكانت الفلسفة الاقتصادية الدولة العراقية تعتمد على الإيرادات النفطية التي تتقاسم فيها الأرباح مع الشركات الأجنبية العاملة في العراق[2]، وعلى الرغم من إن إقرار قانون العمل في ١٩٥٨/٩/٢٤قيد نوعاً ما عمل الأجانب في العراق من خلال عدم افساح المجال لعمل الأجانب والوافدين الذين حصلوا على إجازة للعمل والدخول إلى العراق بعد عام ١٩٥٨، فإن السبب الأساس في إصدار هذا القانون يعود إلى تفشي البطالة بنسبة كبيرة إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل في عام ١٩٥٧ (٤٦,٣٪) من إجمالي السكان، ولكن بالرغم من ذلك فقد أجاز هذا القانون وضع خاص لعمل الأجانب والعمال الوافدين بشروط معينة وحسب الحاجة إليهم عندما يتعذر وجود اليد العاملة العراقية لممارسة بعض الأعمال أو لحاجة ورغبة بعض المؤسسات تشغيل العمال الأجانب .[3]

أما في فترة الستينيات فقد قامت السياسات الاقتصادية بإلغاء النظام الخاص بالعمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق وإبداله بنظام "ممارسة غير العراقيين العمل والمهن في العراق"، والذي جاء بقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٣ النافذ في ١٩٦٣/٩/٢٣ وذلك ضمن المادة (٦) بفقرة تنص "يسمح للأجانب العمل في العراق بصورة مشروعة قبل ١٩٥٨/٩/٢٤[4]، واستمر

[1] ناجي علي محمد الدلوي، الحماية الجنائية للعمل في القطاع الخاص في التشريع العراقي: دراسة مقارنة، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٨-٢٩.

[2] محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط١، دار الرافد للنشر، لندن ، ٢٠٠٣، ص٦٨.

[3] جمال عزيز فرحان وحيدر عبد الأمير جاسم، دوافع العمالة الوافدة في العراق بعد ٢٠٠٣ لعينة عشوائية : "باستخدام التحليل العاملي" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٦٠)، المجلد(١٤)، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧ ، ص٤٩.

[4] وزارة العدل العراقية، جريدة الوقائع العراقية، ١٩٦٧، ص ٣.

هذا الحال مع فترة نهاية الستينيات وبداية السبعينيات التي شهد فيها في الاقتصاد العراقي طفرة وتطور اقتصادي وتنموي جعل من العراق محط لكثير من العمالة الوافدة لاسيما من الدول العربية مثل فلسطين وسوريا ومصر والسودان بصورة امتلأت فيها المزارع والمعامل والورش والانتشار في سوق الأعمال البسيطة لاسيما في قطاع البناء، فيما عمل قسم آخر منهم في بعض المهن والمؤسسات الحكومية وحصل بعضهم على الجنسية العراقية [1]، وفي عام ١٩٧٠ حاولت السياسات الاقتصادية أن تنظم وضع العمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق لاسيما مع إصدار قانون العمل رقم (١٥١) الذي استهدف استيعاب جميع التزامات العراق العربية والدولية في نطاق اتفاقيات العمل التي تشمل جميع الفئات لاسيما أنه أقر أن العمل العربي يعامل المعاملة نفسها للعامل العراقي في الحقوق والقضاء والمكافآت التشجيعية وإنهاء الخدمات[2]، وهنا يمكننا القول: إن هذا القانون لم يختلف عن سابقه في تنظيم عمل العمالة الوافدة إلى العراق إنما على العكس من ذلك فقد كان على حساب العامل الوطني العراقي .

٣- السياسات الحكومية لتنظيم العمالة الأجنبية في العراق للمدة(١٩٨٠-٢٠٠٣) : لقد لجأت السياسات الحكومية في العراق مع اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية(١٩٨٠-١٩٨٨) إلى الاستعانة بمزيد من العمالة الوافدة لسد النقص الحاصل في المؤسسات والقطاعات والصناعات المدنية التي تنتج السلع والخدمات الأساسية للسكان، لاسيما مع الزيادة الكبيرة في كثرة طلب القوات المسلحة للعمل في المعامل الحكومية لإنتاج والتصنيع الحربي "الأسلحة"، الأمر الذي فتح الأبواب أمام العمالة الوافدة للعمل في العراق الذي احتل المرتبة الأولى بين الأسواق العربية الجاذبة للعمالة العربية المهاجرة لاسيما العمالة المصرية والسودانية والأجنبية، التي قدمت لها الحكومة العراقية تسهيلات كبيرة سمحت فيها بدخولهم من دون تأشيرة وتصريح للعمل لاسيما العمالة السودانية التي بلغت(٣٠٠٠) والأجنبية التي بلغت(٢٠٠)، والمصرية التي كانت الأكبر في قطاع البناء والتشييد وقطاع الزراعة بنسبة بلغت ٦٣٪ من مجموع العمالة الوافدة إلى العراق وبصورة بلغ فيها عدد العمال المصريين بـ٦٠٠ ألف عامل عام ١٩٨٠ وازداد العدد إلى مليون ونصف عام ١٩٨٢ لتزداد هذه النسبة

[1] رندا شاكر محمود و ستار جبار البياتي، العمالة الوافدة إلى العراق: الأسباب والانعكاسات، مجلة الريادة للمال والأعمال، العدد(٣)، المجلد (٥)، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، ٢٠٢٤، ص١٠١ .

[2] ناجي علي محمد الدلوي، الحماية الجنائية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

إلى ٤ ملايين .[1]وفي عام ١٩٨٧ صدر قانون العمل رقم (٧١) الذي نصت فيه المادة (٧) على أن (يعامل العربي الذي يعمل في العراق معاملة العامل العراقي في الحقوق والواجبات المقررة في هذا القانون) ونصت المادة (٨) على أن (تسري أحكام هذا القانون على جميع العمال في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني) .[2]

ولمواجهة الزيادة في أعداد العمالة الوافدة إلى العراق قامت السياسات الاقتصادية وعبر صانع القرار في السلطة السياسية بخفض نسبة تحويلات المدخرات للعمال المصريين التي كانت قيمتها قبل عام ١٩٩٠ تقدر بأكثر من مليار دولار سنوياً، إلا أن هذا الإجراء كان له نتائج عكسية تمثلت بفقدان جاذبية سوق العمل العراقي لمثل هكذا نوع من العمالة مع نهاية الحرب، الأمر الذي دفع بالعمال المصريين إلى القيام بالهجرة العائدة بصورة انخفضت فيها عددهم لتصل إلى (١,٥) مليون مصري في نهاية سنوات الحرب ١٩٨٨ لتنتهي نهاية مأساوية في عام ١٩٨٩ بما يعرف بـ"النعوش الطائرة"[3]، وهنا فقد تم الاستغناء عن العمالة الأجنبية وذلك نتيجة تسريح العديد من أفراد الجيش العراقي السابق مما أسهم في ضعف توافر فرص العمل فضلاً عن التدمير الذي لحق بالبنى التحتية والمنشآت والقطاعات الاقتصادية لاسيما الصناعية في القطاع الخاص نتيجة الحروب العسكرية والسياسية [4]، ومنها أحداث عام ١٩٩٠ المتمثلة بغزو العراق للكويت وما نتج عنها من فرض العقوبات التي أثرت بشكل كبير في الاقتصاد العراقي، فكان قرار الحصار(٦٦١) الصادر في (١٩٩٠/٨/٦) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالإجراءات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، وما نتج عن من آثار سلبية في تعطيل المنشآت والقطاعات

1 سونيا آرزوني واوتان، العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٨ .

2 قانون العمل العراقي رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧.

3 حسين السعدي، المجرمون الخمسة: دراسات سياسية تاريخية،ط١، ٢٠٢٣، الآن ناشرون وموزعون، عمان، ص١٣٩.

4 حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسة المالية في معالجة مشكلة الفقر،ط١، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠،ص ١٠٤.

الإنتاجية والخدمية بصورة أدت إلى استنزاف ارصدة العراق من العملات الأجنبية .[1] ولمواجهة هذا القرار لجأت السياسات الاقتصادية إلى "سياسة المجازفة" بالإصدار النقدي أو ما يعرف "تنقيد الدين" أي طبع النقود بمعدلات كبيرة ومرتفعة بهدف إعمار البنى التحتية وتغطية العجز في الميزانية مما أدى إلى تضخم اقتصادي كبير، هذا الوضع أدى إلى أن يتجنب المواطن العراقي الاحتفاظ بالعملة المحلية "الدينار العراقي" التي كانت مجرد وسيلة للشراء مقابل تفضيله للعملات الأجنبية المتمثلة في الاحتفاظ بعملة الدولار؛ لكونه أكثر ثقة لدى الفرد العراقي والمستثمرين وأكثر ثباتاً التعاملات النقدية والصفقات والتبادلات التجارية .[2]

وبعد عام ٢٠٠٣ لجأت السياسات الحكومة العراقية إلى اتباع سياسة اقتصادية تشجع وجود الاستثمار الأجنبي واستضافة وجود رؤوس الأموال والعمالة الأجنبية والعربية أكثر من أي وقت مضى، وذلك بعد عقود طويلة عجزت فيها السياسات الاقتصادية عن معالجة المشكلات الاقتصادية والاختلافات الهيكلية الناجمة عن أخطاء تلك السياسات التي تركت أثاراً سلبية على الاقتصاد الوطني العراقي.[3]

السياسات الحكومية لتنظيم العمالة الأجنبية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥): لقد جاء قانون ٢٠٠٥ ليكفل في المادة (٢٢) أولاً حق العمل لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة[4]، وعد هذا الحق شرطاً مقدماً عند وجود عمالة أجنبية وافدة لاسيما وجود الشركات الاستثمارية، وهو ما جاء في قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته اللاحقة لسنة ٢٠١٢ الذي نص على(أن يلتزم المستثمر بتدريب مستخدمين من العراقيين وتأهيلهم وزيادة كفاءتهم ورفع مهاراتهم وقدراتهم, وتكون الأولوية لتوظيف واستخدام العاملين العراقيين،

[1] عبد علي كاظم المعموري و خضير عباس أحمد النداوي، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، العدد(٤)، جامعة بابل كلية الإدارة و الاقتصاد، ٢٠١١، ص٢٣ .

[2] أحمد إبريهي علي، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، العدد(٤٦)، المجلد(١٣)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، تشرين الأول ٢٠١٥، ص ص١٤-٢٠.

[3] رنا محمد راضي، دور الإدارة في منح الإجازة الاستثمارية وإلغائها : دراسة قانونية مقارنة، ط١،المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة ، ٢٠١٦، ص١١٠.

[4] دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، ص٩ .

وقد تم في القانون تحديد الفئات الأجنبية العاملة التي تدخل العراق وهم:(الخبراء الفنيين، مديري الشركات وعمال الصيانة والتشغيل لمختلف المشاريع الصناعية والمرافق الاقتصادية[1]، وهو أيضاً ما أشار إليه قانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ في المادة (٣٠) بشأن تشغيل العمال الأجانب في العراق والتي نصت على :((يحظر على الإدارات وأصحاب العمل تشغيل عامل أجنبي بأي صفة ما لم يكن حاصلاً على إجازة العمل التي تصدرها الوزارة مقابل رسم يحدد بتعليمات يصدرها الوزير))، أما المادة ٣١ فنصت على ((يحظر على العامل الأجنبي الالتحاق بأي عمل قبل الحصول على إجازة العمل)) [2]، وهنا كان هدف السياسات الحكومية في العراق من إصدار هذا القانون هو تقييد الوضع غير القانوني للعمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق، لاسيما عند عدم توافر إجازة العمل التي تصدرها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومخالفة التعليمات التي يصدرها وزير العمل والشؤون الاجتماعية .[3]

المحور الثالث : الآثار السلبية لظاهرة العمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق

بالرغم من وجود مميزات لوجود العمالة الأجنبية في العراق تتمثل في انتعاش الاقتصاد العراقي والنهوض بالمجالات التنموية المختلفة وتوسيع القطاعات الإنتاجية وزيادة التبادل التجاري وتوفير الكلف المالية لتدريب وتأهيل الكوادر العاملة الوطنية لاسيما في الوظائف التي يعزف عنها العامل الوطني في العراق، إلا أنه بالمقابل لها آثار سلبية بالغة الخطورة من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية تفترض وجود عدداً من الإجراءات التي يتوجب اتخاذها وتقنينها وذلك للحد من خطورتها ومنها :

١- تهديد الأمن الوطني للدولة : لاشك بأن تزايد أعداد العمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق أثر بشكل كبير في الأمن الوطني العراقي، إذ يؤدي إلى وجود عدداً من الظواهر السلبية في سبيل تحصيل المال مثل جرائم القتل والسرقة للمنازل والمحلات التجارية والدراجات والسيارات، فضلاً عن عمليات النصب والاحتيال وهروب الخادمات ومحاولات الانتحار

---

[1] يوسف سعدون محمد المعموري، التنظيم القانوني لعقد الصيانة في مشروعات البنية الأساسية:(دراسة مقارنة)، ط١، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ، ٢٠٢٠، ص٢٢.

[2] جريدة الوقائع العراقية، العدد(٣٤٨٦)، السنة (٥٧)، ٩تشرين الثاني ٢٠١٥،ص ص ١٥-١٦.

[3] علي مجيد العكيلي و لمى علي الظاهري، حرية العمل بين الإطلاق والتقييد، ط١، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص٦٢.

وتهريب البشر والاتجار بهم ، فضلاً عن جرائم تمرير المكالمات الدولية والتجسس لصالح دول خارجية وكل تلك الجرائم تتم عبر شركات متخصصة في تهريب العمالة الأجنبية إلى العراق بحجة العمل في الشركات النفطية والاستثمارات الأجنبية[1]، وبحجة الزيارات الدينية وتحت رعاية وترغيب من دولهم التي تدفعهم للهجرة نحو العراق في صورة تعبر عن أن الفقر يتفوق على الأيديولوجيا لاسيما عندما يتعلق الأمر بالبحث عن الفرص الاقتصادية في بلد متعدد الأعراق والموارد الاقتصادية مثل العراق الذي تتوجه صوبه مختلف الجنسيات لاسيما من دول العالم الثالث من العمالة الأجنبية الوافدة "مرخصة"[2]، أما في حالة وجود عمالة أجنبية وافدة "غير مرخصة" فأن الجرائم تكون لا حصر لها منها عدم التقيد بقوانين وأنظمة الدولة، وعدم وجود "الكفالة القانونية"، ومحاولات التسلل والهروب من الحدود مما يهدد أمن واستقرار المجتمع العراقي بمختلف أنواع الجرائم التي ترتكبها عصابات متخصصة ترتكب أعمال إجرامية بكل عنف ووحشية في هذا الشأن منها عصابات المخدرات والنصب والاحتيال وقطع الطرق والشعوذة والسحر والتنويم المغناطيسي من الجنسية الباكستانية والهندية والأفغانية والبنغلادشية والإيرانية وبعض الجنسيات العربية التي نشط في الأحياء العشوائية في بغداد وبعض المدن الفقيرة في المحافظات العراقية[3]، وهو ما نشير إليه في الجدول أدناه .

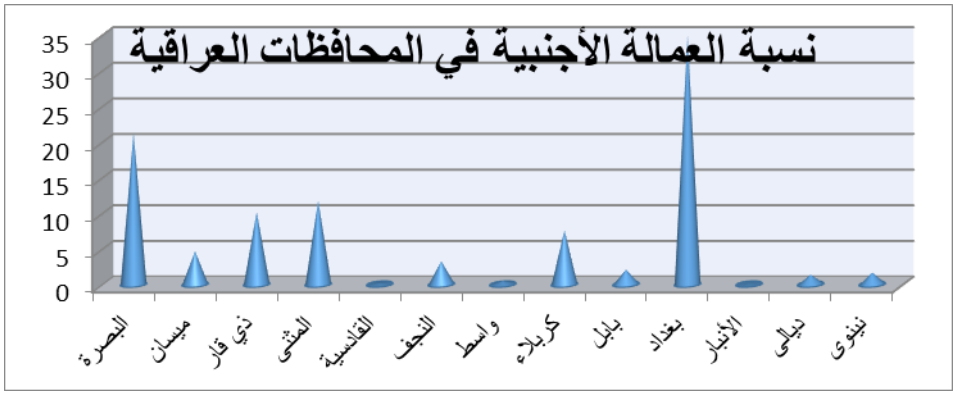

[1] مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، التنظيم القانوني للعمالة الوافدة إلى العراق: (دراسة مقارنة)، العدد(٣)، السنة (٩)، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠١٧، ص٥٧٣.

[2] Naeem Mohaiemen, The Migrant, In a group of authors: Men of the Global South, Edited by: Adam Jones, Bloomsbury Academic , London,2006, p321 .

[3] رياض سعد، العمالة الأجنبية وجرائم التنويم المغناطيسي والشعوذة، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع التالي : . https://almaalomah.me/articles/74291/

المصدر/ وزارة التخطيط، تقرير مسح سوق العمل في القطاع الخاص في العراق لسنة ٢٠٢١، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بغداد، ٢٠٢٣, ص١٦١ .

وتستهدف مثلاً عصابات التنويم المغناطيسي" بعدها صورة للاحتيال على وجهة التحديد مكاتب الصيرفة والشركات ومحلات الصياغة والمحال التجارية في العاصمة بغداد، هنا يقع على عاتق الحكومة العراقية ولاسيما وزارة الداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ولاسيما دائرة العمل والتدريب المهني اللجوء إلى تقنين هذه العمالة، إذ إنه لا عقوبة ولا جريمة إلا بنص وفي هذا الشأن لم يتطرق قانون العقوبات العراقي إلى جريمة التنويم المغناطيسي بكونها جريمة مستقلة إنما تعد صورة من صور الاحتيال التي أشار إليها قانون العقوبات العراقي في الفصل الرابع من الباب الثالث في المادة ٤٥٦، والحد من أثارها السلبية بهدف حماية المواطن العراقي يقع على عاتق الحكومة العراقية ضبط الحدود وترحيل العمالة الأجنبية الوافدة التي تخالف تصاريح العمل في الفنادق والمستشفيات والمطاعم في بغداد وباقي المحافظات العراقية، ووضع إجراءات وسياسات حكومية تقلل من تصاريح العمل للعمالة الأجنبية لاسيما وان الحكومة العراقية منحت تصريح عمل في عام ٢٠٢٤ أكثر من ١٩٦ الف عامل اجنبي [1].

٢- تهديد الأمن الاقتصادي للدولة : يعد الأمن الاقتصادي أحدى أهم المؤشرات للأمن البشري، فهو حجر الزاوية في استقرار المجتمع والحفاظ عليه وحمايته من خطر الفقر والبطالة لاسيما في ظل عدم التوزيع العادل للثروات والدخل القومي والأجور[2]، إذ ظهر هنالك تمييز بين العامل الوطني والعامل الأجنبي في سوق العمل في العراق بصورة أدت إلى عدم تحقيق "الأمن الوظيفي"[3]، وتفاقم الأمر أكثر مع هجرة العمالة العراقية الماهرة التي يؤدي غيابها إلى إعاقة تحقيق التنمية الشاملة من جهة، وضياع جهود الطاقات الإنتاجية العراقية التي تذهب إلى الدول التي تستقبلها، مما يلحق خسارة كبيرة للاقتصاد العراقي بتسرب رأس مال بشري كفوء "هجرة الكفاءات" أو "هجرة العقول" العنصر الذي انفقت عليه الدولة والمجتمع أموال كبيرة في سبيل الحصول على خدماته، التي حل محلها عناصر عمالة أجنبية وافدة لاسيما الأقل مهارة

1 رياض سعد، العمالة الأجنبية وجرائم التنويم المغناطيسي والشعوذة، مصدر سبق ذكره.

2 عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها_ سبل معالجتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٨)، المجلد رقم(٤)، كلية الإدارة والاقتصاد ،٢٠١٢، ص ٩١.

3 عبد الكريم علوجي، نفط العراق لعنة الأرض وآبار الدماء تتدفق، ط١، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٠، ص٩٠.

مما يتسبب بتدني مستوى إنتاجية السلع والخدمات [1]، وهو ما يوضحه الشكل أدناه لتوزيع العمال العراقيين وغير العراقيين حسب مستوى المهارة في العمل.

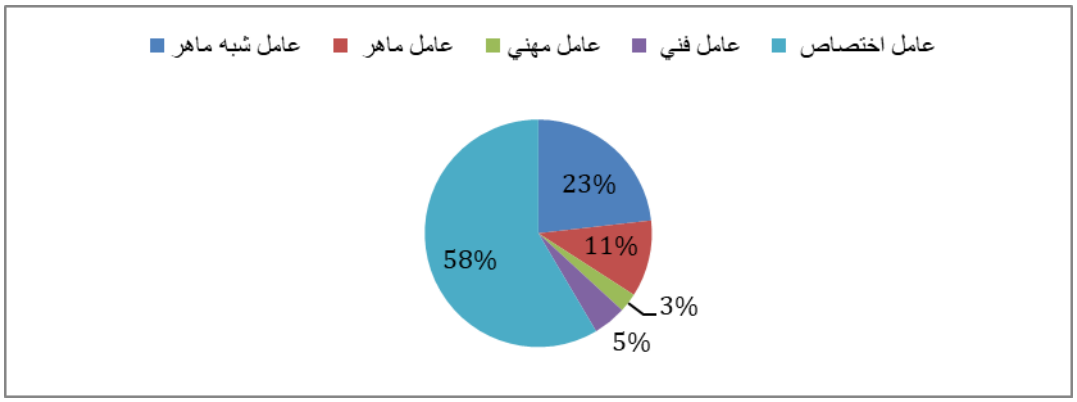

المصدر : وزارة التخطيط، تقرير مسح سوق العمل في القطاع الخاص في العراق لسنة ٢٠٢١، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بغداد، ٢٠٢٣, ص٢٥.

وبناءً على ما سبق ذكره فإن استنزاف الكفاءات الوطنية الضرورية في العراق ونتيجة الاعتماد على الأتمتة في عمليات الإنتاج، فقد ظهرت إشكالية اقتصادية أخرى خطيرة وهي "البطالة التكنولوجية" كنتيجة مترتبة على استبدال العمال الوطني بالآلات والأدوات والوسائل التكنولوجية فضلاً عن الاستعمال المكثف لرأس المال التقني، وعلى الرغم من سعي السياسات الاقتصادية في العراق وعبر صانع القرار في القيام بعملية "إعادة أعمار العراق" بمختلف المشاريع الاستثمارية التي وفرت أكثر من ٢٠ ألف فرصة عمل للعراقيين إلا أن نسبة البطالة بقيت مرتفعة [2]، لاسيما في ظل عدم صياغة الموازنة في العراق بشكل صحيح يناسب مع حجم المشاريع الاستثمارية التي تتطلب وجود الدعم الحكومي والتعاون بين مختلف المؤسسات والقطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يدفع الشباب في العراق إلى الهجرة للبحث عن فرص العمل من جهة [3]، ومن جهة أخرى فإن انخفاض أجور العمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق وارتفاع

[1] رندا طلال حسين، دور العمالة الأجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية : العراق انموذجاً ، مجلة كلية الإمام الكاظم (عليه السلام)، العدد(١)، المجلد (٨) آذار، ٢٠٢٤، ص١٣٠ .

[2] سونيا آرزوني واوتان، العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق ، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠.

[3] رندا شاكر محمود و ستار جبار البياتي، العمالة الوافدة إلى العراق: الأسباب والانعكاسات، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.

مستوى الخدمات التي تقدمها تلك العمالة لاسيما "المربيين والسائقين"، فمثلاً تعد دولة بنغلاديش أكثر الدول المصدر للعمالة الأجنبية إلى العراق، إذ تتميز بالطاعة والأداء الجيد واجر منخفض لا يتعدى٢٠٠ دولار شهرياً في العمل اليومي لمدة ٧ ساعات وقد تصل إلى ٣٠٠ دولار مع زيادة ساعات العمل إلى ١٢ ساعة[1]، ومن جهة ثالثة فإن العمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق بعددها البالغ ١مليون عامل أجنبي أغلبهم لا يمتلك إقامة قانونية، إذ إن المسجلين لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ٧١ ألف عامل يمتلك أوراق رسمية، إي أن ما بين ٨٥٪ إلى ٩٢٪ قد دخل بصورة غير قانونية، وتشكل نسبة ١٥٪ من ذوي المهارات العالية من مجموع العمالة الوافدة إلى العراق بينما يشكل ٨٥٪ عمالة أجنبية متوسطة ومحدودة المهارة، هذه النسبة تكلف الاقتصاد العراقي الكثير من الخسائر، إذ تقوم العمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق بعملية التحويلات المالية إلى بلدانها شهرياً ٣٥٠ مليون دولار، وبما لا يقل نسبة تتراوح ما بين ملياري دولار إلى ٤,٢ مليار دولار سنوياً من العملات الأجنبية، مما يشكل استنزافاً لموارد العراق ويسهم في إعاقة برامج التنمية وزيادة الأعباء على الدولة العراقية التي تقدم خدمات عامة واجتماعية كالصحة والكهرباء والمواصلات[2]، إذ تقدم الخدمات بلا مقابل أو برسوم رمزية يدفعها صاحب الشركة أو العامل الأجنبي الذي أحياناً لا يمتلك ضمان اجتماعي ببلده مثل ما يمتلكه في العراق مما يفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة العراقية لاسيما في سنوات(٢٠١٤-٢٠١٩) .[3]

٣- تهديد الأمن الاجتماعي للدولة : يسهم تزايد أعداد العمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق بارتفاع خطرها على "الأمن الجنائي"، وتعرض المجتمع العراقي المتماسك لمختلف أنواع الجرائم والمشكلات الاجتماعية منها وجود عصابات التسول والاتجار بالبشر ونشر الفساد والتحلل الأخلاقي ونشر الأفكار المنحرفة التي ترافق وجود العمالة الأجنبية بمختلف ديانتها وعاداتها وتقاليدها وثقافتها ولغتها، الأمر الذي يؤدي إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي للمجتمع والدولة العراقية[4]، لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة تغير الظروف الاجتماعية واستقرار الأحوال

---

1 بسمة رحمن عودة الصباح، العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مصدر سبق ذكره، ص٦٣٦.

2 هدى العزاوي، توجهات لاتخاذ إجراءات صارمة تضبط دخول العمال الأجانب إلى العراق، جريدة الصباح، العدد(٦٠٠٨)، الأثنين ٢٠٢٤/٩/١٦، ص٣.

3 البنك المركزي العراقي ، النشرة الإحصائية السنوية ٢٠١٥-٢٠٢٠.

4 سونيا آرزوني واوتان، العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

المعيشية لبعض الأسر العراقية التي اعتمدت على الخدم والمربيات التي حلت محل ربة المنزل بدافع التقليد والمحاكاة، مما أثر بشكل سلبي في التنشئة الاجتماعية وثقافة التمسك بالتقاليد والعادات، فعندما يتم الاستعانة بالخدم والمربيين الأجانب لتربية الأطفال فإن ذلك يؤدي في بعض الأحيان إلى ضعف اللغة لدى الطفل وعزله عن واقع أسرته ووالديه والتأثير في ثقافته ودينه، ليكون الأثر مزدوج من ناحية السلوك وأيضاً المعتقدات وبالنتيجة يصبح الطفل اتكالياً .[1]

ويبقى الخطر الأكبر لوجود العمالة الأجنبية غير المرخصة يأتي من خلال المؤسسات الوهمية التي تدفع مبالغ معينة مقابل كفالتهم، إذ توجد في بغداد وباقي المحافظات العراقية مئات المكاتب التي تزود مختلف المؤسسات والشركات والبيوت بالعمالة الأجنبية وعلى نحو غير مشروع للعمل بشكل خفي، تحت مختلف التسميات والعناوين مثل "شركات سفر وسياحة" عملها ونشاطها الأساسي هو بيع العمال الأجانب ممن يتم تهريبهم إلى داخل العراق، ولابد من الإشارة في هذا الشأن إلى أن مكاتب التفتيش التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية أغلقت (١٥٠) مكتب سياحة وسفر وهمي غير مرخص خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ وأحيل أصحابها إلى القضاء، وذلك بعد ثبوت تورطهم باستقدام ما يقارب ٩٥٪ من العمالة الأجنبية الوافدة غير المرخصة خارج إطار القوانين في العراق .[2]

المحور الرابع : إجراءات السياسات الحكومية العراقية للحد من مخاطر العمالة الأجنبية الوافدة

نتيجة للمخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ترافق وجود العمالة الأجنبية الوافدة بكثرة إلى العراق، فإنه يقع على عاتق الحكومة العراقية اللجوء إلى عدد من الوسائل والإجراءات الرقابية والآليات التنفيذية والشروط الصارمة للحد من منح تصاريح العمل المخالفة للقانون، فضلاً عن متابعة استقدام العمالة الأجنبية الوافدة بما يتماشى مع حاجة السوق في العراق، ويحقق الأهداف المستقبلية للسياسات الحكومية العراقية التي تهدف إلى تحقيق الأمن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة التي تتطلب تعاون مختلف الجهات الحكومية

---

[1] علياء اسماعيل عبيد و منتهى زهير محسن، العمالة الاجنبية في العراق: الاثار والتحديات واجراءات الوقاية، دراسة مقدمة الى وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية– دائرة السياسات المالية والاقتصادية، ٢٠٢٢، ص١١.

[2] العمّال العراقيون والأجانب...بطالة وظلم في الأجور واتجار بالبشر!، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع الآتي: https://socialprotection.arabregionhub.net/ تاريخ الدخول ٢٠٢٥\١٢\١١.

الرسمية وغير الرسمية فضلاً التعاون مع الدول التي تصدر العمالة الأجنبية إلى العراق، وعليه فإنه في سبيل الحد من الآثار السلبية للعمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق فإنه لابد من وجود عدد من الإجراءات الوقائية والعلاجية على المستوى الإداري والتنفيذي والقانوني، وتشمل إجراءات السياسات الحكومية العراقية الوقائية من مخاطر العمالة الأجنبية الوافدة ما يأتي :

١- السياسات الضريبية: التي تتمثل بزيادة الرسوم على استقدام العمالة الأجنبية الوافدة وذلك بهدف الحد من تدفق العمالة الأجنبية وآثارها السلبية يمكن للسياسات الحكومية في العراق اللجوء إلى سياسة زيادة فرض رسوم على الإقامة وعلى تجديد الإقامة ورخصة العمل، فضلاً عن تطبيق سياسة فرض رسوم على أجور العمالة الأجنبية، وتطبيق سياسة الحد الأدنى من الأجور مما يحد بصورة تدريجية من استقدام العمالة الأجنبية، إذ يكلف صاحب العمل الوافد تكاليف إضافية للمعيشة والخدمات تتساوى فيها مع العمالة الوطنية العراقية، مقابل دعم العمالة العراقية عن طريق برامج تدريبية حكومية تقيمها وزارة العمل العراقية بصورة تجعلها أكثر تنافسية للعمالة الأجنبية الوافدة وتحقق الاستقرار الاقتصادي، وتقليل نسبة البطالة وتعزيز الاقتصاد الوطني من جهة[1] ، وتسهم في تحسن سوق العمل في العراق من جهة أخرى لاسيما ممن يعملون في التخصصات الهندسية الدقيقة من العمالة الصينية الذين بلغت نسبتهم (١١,٤٪) من إجمالي العاملين غير العراقيين، وايضاً العاملين ضمن التعليم الأهلي في المدارس من الجنسية التركية الذين بلغت نسبتهم (١١.٠٪) من إجمالي العاملين غير العراقيين وايضاً ممن يعملون في المراكز الطبية التخصصية من الجنسية السورية بنسبة (٨,٨٪) واللبنانية بنسبة (٩,٤٪) من إجمالي العاملين غير العراقيين، فيما يشكل العاملون في قطاع التعليم الجامعي كأساتذة من الجنسية الأمريكية بنسبة (٨.١٪) والمصرية بنسبة (٦,٧٪) من إجمالي العاملين غير العراقيين [2]، وهو ما يؤكده الجدول أدناه .

---

[1] نور اللامي، العمالة الأجنبية تزاحم الخريجين في سوق العمل، جريدة الصباح، العدد (٦٠٥٨)، الخميس ٢٨/تشرين الثاني، ٢٠٢٤، ص٩.

[2] وزارة التخطيط، تقرير مسح سوق العمل في القطاع الخاص في العراق لسنة ٢٠٢١، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٢٣.

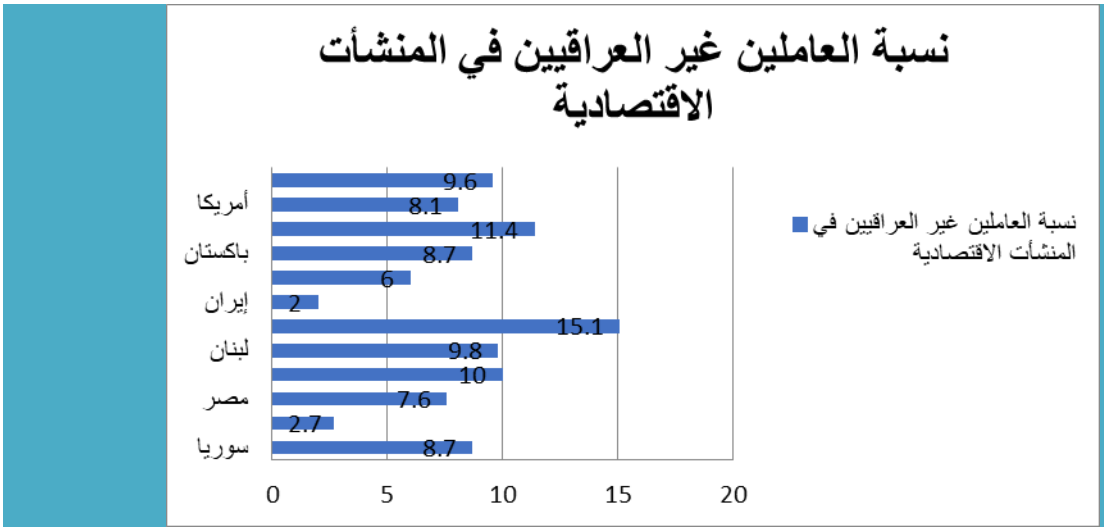

المصدر : وزارة التخطيط، تقرير مسح سوق العمل في القطاع الخاص في العراق لسنة ٢٠٢١، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٢٣ .

٢- سياسات توطين العمالة : بهدف الحد من مزاحمة العمالة الأجنبية للشباب ومخاطرها على الدولة والمجتمع في العراق لاسيما في القطاع الخاص، لجأت السياسات الحكومية العراقية إلى توطين الوظائف من خلال الكمي والنوعي للعمالة المحلية محل العمالة الأجنبية من خلال التركيز على عملية الإحلال داخل المنشأة والاستغلال الأمثل للموارد البشرية، أو خارجياً من خلال اختيار وتعيين واستقطاب عمالة وطنية في الوظائف التي تعمل فيها العمالة الأجنبية، وذلك بمختلف الوسائل منها منح الرواتب والمكافآت والعمل على تدريب العمالة الوطنية للعمل ضمن منشآت القطاع الخاص[1]، فضلاً عن وضع إجراءات إدارية شروط للعمالة الأجنبية قبل منحها إجازة الموافقة على العمل، تمثلت أولاً: بتخصيص نسبة ٥٠٪ من الوظائف في المشاريع الاستثمارية للشركات الاجنبية لصالح العمالة المحلية "العراقية"، وتمثلت ثانياً: بشرط أن تتمتع العمالة الأجنبية بوجود شهادة خبرة ومؤهلات للعمل[2]، ولا بد من الإشارة إلى إن غياب العمالة الوافدة في بعض القطاعات يؤدي إلى تعريض القطاعات الرئيسية إلى الاختلال بفعل التأثر بالتطورات المختلفة في سوق العمل الوطنية، وعلى الرغم من ضرورة الحد من استقدام العمالة الوافدة أو التقليل منها، إلا أن سياسة التوطين لا تستهدف عدم الاستقدام مطلقاً

[1] فادية إبراهيم محمد شهاب، التطوير التنظيمي: القواعد النظرية والممارسات التطبيقية، ط١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤،ص ٢١٨ .

[2] نور اللامي، العمالة الأجنبية تزاحم الخريجين في سوق العمل، مصدر سبق ذكره، ص٩.

للعمالة الأجنبية الوافدة، إنما هي إجراء وقاعدة استراتيجية تستند إليها السياسات الحكومية في استقدام العمالة الأجنبية الوافدة الجيدة والماهرة للعمل بشكل مدروس ومحدد بمدد زمنية معينة واضحة للاستفادة من خبرتها النوعية وتخصصها في مجال لحين تخريج دفعات مؤهلة من الجامعات العراقية لتحل محل العمالة الأجنبية الوافدة في المستقبل بالاختصاصات نفسها لمختلف القطاعات الاقتصادية[1]، وهو ما نشير إليه في الجدول أدناه في التوزيع النسبي للعمالة الأجنبية في العراق حسب الأنشطة الاقتصادية .

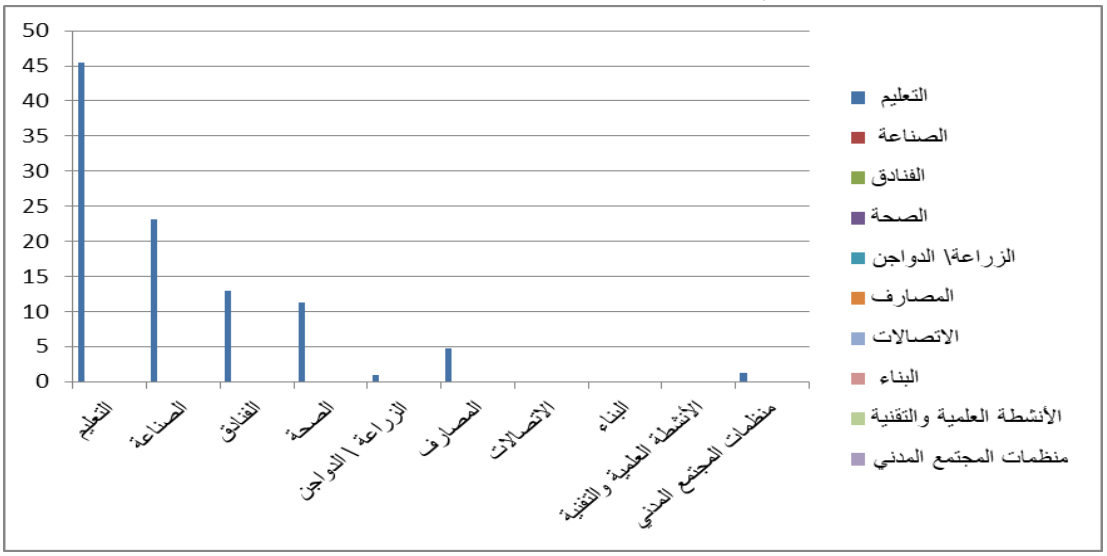

المصدر : وزارة التخطيط، تقرير مسح سوق العمل في القطاع الخاص في العراق لسنة ٢٠٢١، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بغداد، ٢٠٢٣، ص٨٨ .

بناءً على ما سبق ذكره فإن السياسات الحكومية لتنظيم العمالة الأجنبية في العراق لم تقتصر فقط على الإجراءات الوقائية وإنما أيضاً اتجهت نحو الإجراءات العلاجية بهدف الحد من مخاطر العمالة الأجنبية الوافدة، وتضمنت الإجراءات العلاجية عدد من السياسات على المستوى القانوني والإداري التنفيذي وكالآتي :

١- السياسات القانونية : التي تتمثل بالتكييف القانوني لوضع وواقع العمالة الأجنبية في العراق فمن أجل الحد من الآثار السلبية للعمالة الأجنبية وتسهيل انخراطها السليم في سوق العمل، فإن السياسات الحكومية وعبر مديرية الإقامة في وزارة الداخلية اتخذت خطوة السير في قرارها نحو فتح باب التقديم لتكييف الوضع القانوني للعمالة الأجنبية المخالفة لشروط العمل

[1]) مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، التنظيم القانوني للعمالة الوافدة إلى العراق: (دراسة مقارنة)، مصدر سبق ذكره، ص٥٨١.

والإقامة وتم تنفيذ هذا القرار في ٢٥/تشرين الثاني/٢٠٢٤، وشمل القرار مختلف الجنسيات من العمالة الأجنبية (البنغالية، الباكستانية ، السورية) بما فيها التي تدخلت عبر المنافذ الحدودية الجوية والبرية في إقليم كردستان، وإن الهدف من هذا الإجراء هو لمعالجة وضع العمالة الأجنبية المخالفة التي تعمل من دون إقامة قانونية، وتحويلها إلى إقامة مشروعة بمنحها إجازة عمل تكون صالحة فقط لعام واحد . [1]

٢- سياسات المتابعة الأمنية المستمرة: والتي تقوم بها الفرق التفتيشية الميدانية للبحث عن عمالة الأجنبية المخالفة لشروط العمل والإقامة، إذ إنه بهدف ضمان تنفيذ القوانين والإجراءات العلاجية الصارمة المتعلقة بتنظيم عمل وإجازة العمالة الأجنبية في العراق كان لابد من وجود التعاون بين وزارة الداخلية لاسيما مديرية الإقامة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية لاسيما قسم التفتيش الذي يقوم بزيارات مفاجئة إلى الأماكن التي تعمل فيها العمالة الأجنبية للتحقق أولاً من الشروط القانونية لوجودها وضبط المخالفات ومعالجتها على تلك وفق الشروط القانونية[2]، ولابد من الإشارة إلى أن المشرع العراقي قد نص في قانون العمل العراقي النافذ لسنة رقم (٣٧) لسنة (٢٠١٥) على عقوبات تطبق في حالة مخالفة القوانين المنظمة للعمالة الوافدة في العراق فنلاحظ أن المادة (٣٤) منه نصت على الآتي: "يعاقب بغرامة قدرها ما بين (٣) أضعاف الحد الأدنى للأجر اليومي و (٣) ثلاث أضعاف الحد الأدنى للأجر الشهري للعامل كل جهة أو شخص خالف أحكام هذا الفصل .[3]

والعمل على ترحيل المخالفين من العمالة الوافدة الذين يدخلون بصورة غير قانونية "غير شرعية"، وتطبيق العقوبات القانونية بحق العاملين المخالفين وذلك بوضعهم في قائمة "المحظورين من الدخول إلى العراق"، وسحب رخصة مزاولة العمل منهم لاسيما بعد ثبوت تورط البعض منهم الترويج للمخدرات وعمليات الاتجار بالبشر وجرائم الابتزاز الإلكتروني والتجسس، وهذا الأمر لا يحتاج فقط إلى وجود التعاون بين المؤسسات الحكومية في العراق، وإنما أيضاً التعاون بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمكاتب المرخصة والمسجلة بصورة رسمية والتي يبلغ عددها ب٦٤ مكتب مرخص لاستقدام العمالة الأجنبية، وبين الدول

1 نور اللامي، العمالة الأجنبية تزاحم الخريجين في سوق العمل، مصدر سبق ذكره، ص٩.

2 المصدر نفسه، ص٩.

3 قانون العمل العراقي رقم (٣٧) ٢٠١٥، المادة ٣٤.

التي تنتمي إليها العمالة الأجنبية التي تعمل أغلبها في الخدمة المنزلية إذ يقدر عددها بـ٦ آلاف عاملة ومدبرة منزلية في مختلف المدن والمحافظات العراقية .[1]

يتضح مما تقدم أن المشرع العراقي أعتمد على أسلوب العقاب المالي بالإضافة إلى العقوبات المتعلقة بسحب رخصة العمل ومنع مزاولة العمل وذلك لخطورة الوضع غير القانوني المخالف للعمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق، لكن على الرغم من هذه العقوبات فإنه من الأجدر بالمشرع العراقي النص على إعطاء الأولوية للعمال العراقيين، فضلاً عن سحب رخصة العمل بأثر رجعي للعمال الأجانب بناء على معلومات غير دقيقة في حالات الإبلاغ عن العمالة الأجنبية المخالفة لشروط العمل والإقامة، أو تطبيقاً لنظرية سحب "القرارات الإدارية" التي تصدر أحياناً بناء على المعلومات والمستندات غير الصحيحة التي تقدم بها العامل للحصول على ترخيص العمل، أما في حالة وجود مخالفات تتعلق بالإقامة والعمل فلا يمكن عندها التهاون في مخالفة القواعد المنصوص عليها قانوناً .

الخاتمة

إن تنظيم السياسات الحكومية لوضع وواقع العمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق بعد عام ٢٠٠٣ يحتل دورًا محوريًا لدى صانع القرار في الحكومة العراقية؛ وذلك في تحقيق التوازن بين العمالة المحلية "الوطنية" وبين العمالة الأجنبية الوافدة من جهة، توفير احتياجات السوق المحلي وحماية حقوق العمال العراقيين من جهة أخرى، إلا إنه على الرغم الجهود المبذولة من قبل السياسات الحكومية بمختلف آلياتها ووسائلها إلا إنها لا تزال حتى الوقت الحاضر تواجه مجموعة تحديات تتطلب حلولًا مبتكرة لضمان أن تكون هذه السياسات أكثر فعالية واستدامة، وذلك من خلال تحسين الرقابة وتطوير العمالة المحلية وتعزيز التعاون الدولي بصورة يمكن للعراق من أن يحقق نظام عادل ومنظم للعمالة الأجنبية ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة .

الاستنتاجات

١- إن ضعف مهارة العمالية الوطنية في العراق وعبر مختلف الحقب السابقة قادت إلى استقدام والاستعانة بوجود العمالة الأجنبية مما أثر بصورة سلبية على فرص العمل للشباب العراقي .

[1] تقرير العمالة الأجنبية .. ظاهرة منزلية جديدة، جريدة الصباح ، العدد (٥٧٥٢)، ١٥/ آب / ٢٠٢٣، ص٩.

٢- يعد القطاع الخاص في العراق المستقطب الأكبر لمختلف جنسيات العمالة الأجنبية الوافدة هنا لاسيما مكاتب توظيف العمالة الأجنبية والشركات المستثمرة لها على نحو كبير يسير على وفق آلية السوق الحر .

٣- إن قلة دخل العمالة الأجنبية والتزامها العمل مقابل ضعف الإجراءات التنظيمية كان العامل الأكبر تأثيراً في زيادة توافد العمال الأجانب للعمل في العراق .

٤- إن السياسات الحكومية المختصة بمتابعة استقدام العمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق، لم تكن على وفق خطة معدة سلفاً تشرف عليها عدد من المؤسسات الحكومية إنما اقتصر الأمر على جهات محدودة في المتابعة والمراقبة مثل "وزارة العمل" و وزارة الداخلية" .

التوصيات :

١- ضرورة سن قوانين صارمة تحد من دخول العمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق الذي يمتلك وفرة من الأيدي العاملة ذات الطاقات البشرية في مختلف التخصصات والتي تتطلع صوب الحكومة لتوفير فرص عمل لها.

٢- ينبغي على السياسات الحكومية في العراق أن تلجأ صوب توطين الوظائف لتلتحق من خلالها العمالة المحلية "الوطنية" في العراق بمختلف القطاعات الاقتصادية مما يسهم في تحقيق الأمن الاقتصادي.

٣- ضرورة التعاون بين مختلف المؤسسات ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وذلك من خلال تشكيل لجان تعمل على تحسين مستوى مهارات العمالة المحلية في العراق عبر الورش والمراكز التدريبية لأجل أن تكون مؤهلة للعمل والتقييم والمحاسبة تمهيداً إلى أن تحل محل وجود العمالة الأجنبية .

٤- العمل على فرض سياسة ضريبة على دخل العمالة الأجنبية الوافدة التي تقوم بتحويل تلك الدخول إلى موطنها الأصلي مما يحد من تدفق العمالة الأجنبية الوافدة .

٥- ضرورة تفعيل دور "الجهاز المركزي للإحصاء" فيما يتعلق بتوفير بيانات حقيقية وواضحة ودقيقة عن إعداد العمالة الأجنبية الوافدة إلى مختلف المحافظات العراقية لاسيما عندما يتعلق الأمر بوجود العمالة الأجنبية المخالفة في أماكن العمل والسكن وغير المسجلة رسمياً في وزارة الداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

٦- ضرورة بذل المزيد من الجهود وزيادة دور اللجان الاقتصادية والشرطة المجتمعية في مجال البحث والتفتيش عن العمالة الأجنبية الوافدة المخالفة لشروط العمل والإقامة بهدف الحد من خطورتها وتأثيراتها السلبية على السوق العراقية وأمن الدولة والمجتمع العراقي .

٧- ضرورة وجود حملات إعلامية وتوعوية من قبل الحكومة العراقية ومنظمات المجتمع المدني بأهمية نشر التوعية لدى المواطن العراقي وضرورة تعاونه مع الأجهزة الأمنية والشرطة في الإبلاغ عن أماكن تواجد العمالة الأجنبية المخالفة للضوابط القانونية وشروط العمل والإقامة

٨- ضرورة ضبط المنافذ الحدودية للعراق وذلك من أجل السيطرة على دخول العمالة الأجنبية الوافدة التي تدخل بصورة مخالفة لشروط الإقامة والعمل والسكن .

المصادر

١- International Monetary Fund Research Dept, World Economic Outlook: Spillovers and Cycles in the Global Economy, INTERNATIONAL MONETARY FUND,2007.

٢- Naeem Mohaiemen, The Migrant, In a group of authors: Men of the Global South, Edited by: Adam Jones, Bloomsbury Academic , London,2006.

٣- أحمد إبريهي علي، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، العدد(٤٦)، المجلد(١٣)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، تشرين الأول ٢٠١٥.

٤- أوموت أوزكيريملي، نظريات القومية : مقدمة نقدية ، ترجمة : معين الإمام، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣.

٥- باقر النجار، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، مجلة عمران، العدد(٣)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت، ٢٠١٣ .

٦- بسمة رحمن عودة الصباح، العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة اوروك، العدد(٣)، المجلد(٨)، كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة المثنى،٢٠١٥.

٧- البنك المركزي العراقي ، النشرة الإحصائية السنوية ٢٠١٥-٢٠٢٠.

٨- تقرير العمالة الأجنبية .. ظاهرة منزلية جديدة، جريدة الصباح ، العدد (٥٧٥٢)، ١٥/ آب / ٢٠٢٣ .

٩- جريدة الوقائع العراقية ، العدد(٣٤٨٦)، السنة (٥٧)، ٩تشرين الثاني ٢٠١٥ .

١٠-جمال عزيز فرحان وحيدر عبد الأمير جاسم، دوافع العمالة الوافدة في العراق بعد ٢٠٠٣ لعينة عشوائية : "باستخدام التحليل العاملي" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٦٠)، المجلد(١٤)، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧.

١١-حسين السعدي، المجرمون الخمسة: دراسات سياسية تاريخية،ط١، الآن ناشرون وموزعون، عمان ، ٢٠٢٣.

١٢-حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسة المالية في معالجة مشكلة الفقر،ط١، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠ .

١٣-دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥.

١٤-رزگار سعد بشدرى، الهجرة والتغيير الديموغرافي وخطط التنمية في العراق : إقليم كوردستان نموذجاً، مركز الدراسات الكردية،(د.م)، ٢٠٠٩ .

١٥-رنا محمد راضي، دور الإدارة في منح الإجازة الاستثمارية وإلغائها : دراسة قانونية مقارنة، ط١،المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة ، ٢٠١٦ .

١٦-رندا شاكر محمود و ستار جبار البياتي، العمالة الوافدة إلى العراق: الأسباب والانعكاسات، مجلة الريادة للمال والأعمال، العدد(٣)، المجلد (٥)، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، ٢٠٢٤.

١٧-رندا طلال حسين، دور العمالة الأجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية : العراق انموذجاً ، مجلة كلية الإمام الكاظم (عليه السلام)، العدد(١)، المجلد (٨) آذار، ٢٠٢٤.

١٨-رياض سعد، العمالة الأجنبية وجرائم التنويم المغناطيسي والشعوذة، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع التالي : https://almaalomah.me/articles/74291/ .

١٩-سامح عبد المطلب عامر، إدارة الأعمال الدولية، ط١، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣.

٢٠-سونيا آرزوني واوتان، العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد(٣١)، المجلد (١٩)، الجزائر ، ٢٠٢٣ .

٢١-عبد الكريم علوجي، نفط العراق لعنة الأرض وآبار الدماء تتدفق، ط١، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٠.

٢٢-عبد علي كاظم المعموري و خضير عباس أحمد النداوي، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، العدد(٤)، جامعة بابل كلية الإدارة و الاقتصاد، ٢٠١١.

٢٣-علي مجيد العكيلي و لمى علي الظاهري، حرية العمل بين الإطلاق والتقييد، ط١، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩.

٢٤-علياء اسماعيل عبيد و منتهى زهير محسن، العمالة الاجنبية في العراق: الاثار والتحديات واجراءات الوقاية، دراسة مقدمة الى وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية- دائرة السياسات المالية والاقتصادية، ٢٠٢٢.

٢٥-العمّال العراقيون والأجانب...بطالة وظلم في الأجور وإتجار بالبشر!، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع الآتي: https://socialprotection.arabregionhub.net/ تاريخ الدخول ٢٠٢٥\١٢\١١.

٢٦-عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها_ سبل معالجتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٨)، المجلد رقم(٤)، كلية الإدارة والاقتصاد ٢٠١٢،

٢٧-فادية إبراهيم محمد شهاب، التطوير التنظيمي: القواعد النظرية والممارسات التطبيقية، ط١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤ .

٢٨- قانون العمل العراقي رقم (١٨) لسنة ١٩٨٧ .

٢٩-قانون العمل العراقي رقم (٣٧) ٢٠١٥ .

٣٠-قانون العمل العراقي رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧.

٣١-ماجد بن عبد الله المنيف، مبادئ الاقتصاد : التحليل الجزئي، ط٥، دار العبيكان، الرياض ، ٢٠٢١ .

٣٢-مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، التنظيم القانوني للعمالة الوافدة إلى العراق: (دراسة مقارنة)، العدد(٣)، السنة (٩)، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠١٧ .

٣٣-محمد الصيرفي، الاحتراف الإداري الحكومي، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤.

٣٤-محمد جواد عبد الصمد احمد علي، حقوق والتزامات الأجانب العاملين في العراق وفق قانون العمل العراقي رقم ٣٧ لسنة (٢٠١٥):دراسة مقارنة، مجلة العلوم التربوية والإنسانية، العدد(١٥)، كلية الامارات للعلوم التربوية والنفسية، سبتمبر ٢٠٢٢.

٣٥-محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط١، دار الرافد للنشر، لندن ، ٢٠٠٣.

٣٦-ناجي علي محمد الدلوي، الحماية الجنائية للعمل في القطاع الخاص في التشريع العراقي: دراسة مقارنة، ط١، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٢٠ .

٣٧-نور اللامي، العمالة الأجنبية تزاحم الخريجين في سوق العمل، جريدة الصباح، العدد (٦٠٥٨)، الخميس ٢٨/تشرين الثاني، ٢٠٢٤.

٣٨-هدى العزاوي، توجهات لاتخاذ إجراءات صارمة تضبط دخول العمال الأجانب إلى العراق، جريدة الصباح، العدد(٦٠٠٨)، الأثنين ٢٠٢٤/٩/١٦.

٣٩-وزارة التخطيط، تقرير مسح سوق العمل في القطاع الخاص في العراق لسنة ٢٠٢١، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بغداد، ٢٠٢٣.

٤٠-وزارة التخطيط، تقرير مسح سوق العمل في القطاع الخاص في العراق لسنة ٢٠٢١، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بغداد، ٢٠٢٣ .

٤١-وزارة العدل العراقية، جريدة الوقائع العراقية، ١٩٦٧.

٤٢-وهيب عبد الشاعر، تشوه الاقتصاد العربي: وقائعه وأسبابه وتداعياته، ط١، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.

٤٣-يوسف سعدون محمد المعموري، التنظيم القانوني لعقد الصيانة في مشروعات البنية الأساسية:(دراسة مقارنة)، ط١، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ، ٢٠٢٠ .